مقدمـــــة

نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المنظمات في عصرنا الحالي، تسعى الإدارة الحديثة في ظل منافسة شرسة وتطور تكنولوجي رهيب إلى رفع مستوى أدائها من أجل تحقيق التميز المطلوب لمواجهة تحديات البقاء والنمو من خلال العمل على الإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة المادية منها والبشرية.

ومن الواضح أن العامل البشري هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها أي منظمة للوصول إلى أهدافها المرجوة، فالمنظمة الناجحة هي التي تعي جيدا أهمية المورد البشري في تجسيد إستراتجياتها وهو الأمر الذي يفرض عليها ضرورة الاهتمام به من خلال توفير الظروف الملائمة لممارسة عمله، ويتجلى ذلك في توفير مناخ من الثقة المتبادلة والإستيعاب الحريص لكل من إحتياجاتها واحتياجات الأفراد.

إن من أهم التحديات التي تواجه المنظمات في عصرنا الحالي هو تحدي ردم الفجوة بين متطلبات المنظمة ومطالب العاملين فيها، فعلى المنظمة بداية التجرد من الإدارة التقليدية التي تجعل المدير او الرئيس هو محور التوجهات وا ٍهمال دور الأفراد بشكل أو بآخر.

ومن جهة ثانية تحتاج المنظمة الحديثة على عمل إداري محكم لتحقيق الأهداف. فالرقابة الإدارية بإعتبارها أحد أهم وظائف العملية الإدارية تعد ركنا أساسيا لابد منه وهي نظام يجب ان تعتمد عليه جميع المنظمات مهما كان نوعها أو مجال نشاطها، ولا تقتصر على مستوى إداري معين، بل شاملة وعامة لكافة المستويات. وهي بذلك تلعب دورا مهما في تحديد مدى كفاءة الإدارة وفعاليتها. والرقابة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت تتسم بالإستمرارية والتجديد، مع ضرورة الأخد بعين الإعتبار الأساليب المتبعة والمناسبة للنشاط والتوقيت المناسب لها.

ونظرا لدور الرقابة الإدارية في العصر الحديث وزيادة المشكلات العالقة في المنظمات كان ولابد من زيادة الحاجة إلى رقابة إدارية فعالة في المنظمات تبعا له تنتجه من مميزات تساهم في إلتزام الإفراد العاملين ورفع مستوى الأداء وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

وبذلك سنتناول في هذه الدراسة موضوع الرقابة الإدارية وعلاقتها بالإلتزام التنظيمي، وأخدنا كنموذج مؤسسة مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة.

وقد قُسمت الدراسة إلى قسمين أساسين: قسم نظري وآخر ميداني.

الجانب النظري تم تقسيمه إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول:الإطار العام للدر اسة، تم فيه طرح الإشكالية مع الإدارية وعلاقتها بالإلتزام التنظيمي، وأخدنا كنموذج مؤسسة مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة.

وقد قُسمت الدراسة إلى قسمين أساسين: قسم نظري وآخر ميداني.

الجانب النظري تم تقسيمه إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، تم فيه طرح الإشكالية مع الإشارة ألى جملة من التساؤلات، كما تم التطرق إلى أهمية الدراسة وأهدافها وفرضياتها وكذلك المفاهيم الأساسية.

الفصل الثاني: وقد جاء تحت عنوان الرقابة الإدارية، تم التطرق فيه إلى: مفهوم الرقابة الإدارية، أهميتها، أهدافها، خطواتها وأسبابها، تطبيقها وأنواعها، وسائلها، مجالاتها، الجوانب الإنسانية للرقابة الإدارية، مزاياها وعيوبها.

الفصل الثالث: عنوانه الإلتزام التنظيمي وقد تضمن: مفهوم الإلتزام التنظيمي وخصائصه ومحدداته وأهميته وأبعاده وكذلك مراحل تطوره وقياسه وعوامل تنميته والنتائج المترتبة عنه.

الفصل الرابع: كان عنوانه إجراءات الدراسة الميدانية وقد تضمن: إجراءات الدراسة الإستطلاعية والتي تظم ماهية الدراسة الإستطلاعية وفوائدها كذلك تضمن إجراءات الدراسة الأساسية والتي تحتوي على منهج البحث، العينة، حدودالدراسة، أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية.

الفصل الخامس: تضمن عرض ومناقشة نتائج الدراسة وذلك من خلال عرض ومناقشة نتائج دراسة الفرضية الأولى والثانية والعامة، كذلك الإستنتاج العام والخاتمة.